مقدمة

عندما بدأ الحديث عن العولمة كظاهرة، والعولمة الاقتصادية كأحد أهم مظاهرها، كان الإعتقاد السائد أنها ظاهرة جديدة، نتيجة التقدم التكنولوجي، والتقدم في وسائل المواصلات مما قرب الشعوب إلى بعضها البعض، وأصبح العالم في نظرهم كأنه قرية صغيرة، لكن من جهة أخرى يعتقد الكثير من العلماء والمتخصصين أن العولمة ظاهرة قديمة، ولكنها متجددة تأخذ شكلا جديدا في كل مرة مع إختلاف الظروف والأجواء، لكن في موضوعنا هذا نعتقد أنها ظاهرة مهما كانت قديمة أو جديدة فإنها فعلا قامت بتسريع درجة الإرتباط العالمي بين الشعوب وإقتصادياتها وكذا مصيرها، أكثر من أي وقت مضى، على طول التاريخ البشري، وسمحت مظاهرها، للشركات الدولية، أن تكون أكثر عالمية مما سبق، وتأخذ مكانة بين مختلف القوى النافذة في العالم أكثر مما كانت تحلم به أو حتى تتمناه. وأصبحت ظاهرة العولمة الاقتصادية أكثر ديناميكية من ذي قبل، لهذا سوف نحاول في هذه المطبوعة وفي هذا المقياس أن نبحث على مدى تأثير العولمة على تدويل على المنظمات الإقتصادية الدولية ومدى تأثرها بها.

وهناك جدل قائمة منذ زمن بين المرحبين بهذه الظاهرة والرافضين لها حيث "... يختزل الاقتصاديون والسياسيون أسباب هذا التدهور إلى كلمة واحدة لاغير :العولمة .فحسب النظرية السائدة تحول العالم بفضل تكنولوجيا الاتصالات العالية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد، الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية، ليس في سوق السلع فقط ، بل في سوق العمل أيضا"

وارتبطت العولمة عند الكثيرين بالولايات المتحدة الأمريكية التي تحمست لقيادت العالم وفق منظورها وأسلوبها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والنظام الإقتصادي السائدة منذ ذاك ونعتقد " إن النهاية المفاجئة، التي ألمت بنظام بريتون وودز، علامة تشير إلى بزوغ فجر ما صار يعرف بالعولمة في اليوم الراهن. فالقرار الذي اتخذه نيكسون من طرف واحد، مهد، بلا وعي من نيكسون، الطريق لاندلاع تطور غير ملامح الاقتصاد العالمي... فقد تحررت أسواق المال من التوجيه الحكومي وخلخلت الدول الصناعية أسس الحماية الجمركية التي كانت قد أنشأتها عقب تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة الكساد الكبير، كما عكفت على فتح أبواب مصارفها للمستثمرين الأجانب وشركات الخدمات المصرفية غير الوطنية. ولم يدم الأمر طويلا حتى حذت حذوها، في هذا المضمار، بلدان الاقتصادات الناشئة"

ولقد حظي موضوع عولمة الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة بجانب مهم من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم بعد أن بدا واضحا للعيان أن التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي شهدها عالمنا المعاصر أدت إلى ظهور نظام اقتصادي جديد، أعاد ترتيب الأولويات والأيدلوجيات الاقتصادية للدول وإلى بروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة، ولقد برزت فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال غير المستثمرة عبر العالم فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد الدولي من اجل تعظيم الربح .

ومن جهة أخرى نجد التكتلات الإقتصادية العالمية والمنظمات العالمية خاصة تلك المنبثقة من مؤتمر بريتون وودز ، لعبت ومازلت تلعب دورا جوهريا في الإقتصاد العالمي، والعلاقات الإقتصادية الدولية، وتمكنت هذه المنظمات من التكيف مع مختلف المراحت التي يتطور بها الإقتصاد العالمي والعلاقات الدولية

أهداف المقياس: يهدف مقياس المنظمات المالية والتجارية الدولية ، إلى تسليط الضوء على مايلي:

1- معرفة مختلف التجاذبات الدولية للتجارة الخارجية والمفاهيم التي ترتبط بها

2- تعريف بظاهرة العولمة وتاريخها، والتركيز على العولمة الإقتصادية ذات التأثير الكبير في العلاقات الإقتصادية والتجارية الدولية في العصر الحديث.
3- -محاولة التطرق إلى أهم المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية، وتأثرها وتأثيرها على العلاقات الإقتصادية المعولمة، أو العلاقة التبادلية بين العولمة وهذه المنظمات.
4- -متابعة النمو والتطور الحاصل أغلب المنظمات الدولية، أثر ذلك على العالم الإقتصادي.
5- -محاولة فهم النظام الإقتصادي الدولي والنظام المالي الدولية من خلال حركية هذه المنظمات والتكتلات.
6- -توضيح للطلبة أهمية تشجيع التعاون الدولي، من أجل نمو إقتصادي متكامل.
7- -فهم دور ووظيفة المنظمات الدولية الاقتصادية وكذا علاقتها بالدول، الشركات والأفراد في بعض الحالات.

المحاضرةالثانية: العولمة الإقتصادية

يعتقد الكثيرين أن العولمة هي ظاهرة حديثة، لكن الدارس للتاريخ والمتتبع لمختلف الحضارات والإمبراطوريات وكذا كل أسباب الحروب يكتشف أن هذه الظاهرة قديمة قدم رغبت الكثير من الشعوب والدول فرض نفسها ونمطها على بقية العالم، إلا أن الشكل الحديث والإهتمام الكبير وكذا الدعاية والتنظير غير المسبوق الذي صحب هذه الظاهرة خاصة من طرف أمريكا يجعلنا ننظر إليها بطريقة مختلفة، وأيضا التقدم التقني و إنتشار وسائل الإتصال وزيادة إرتباط الشعوب مع بعضها البعض جعل من هذه الظاهرة موضوع يستحق العناية والإهتمام.

في هذا الموضوع سوف ينصب إهتمامنا على زاوية واحدة من الزوايا الكثيرة لموضوع العولمة وهي العولمة الإقتصادية، والتي في إعتقاد الكثيرين هي الشطر الأكثر بروز في العصر الحديث، والأكثر تنظيرا لما يشكله من جوانب إيجابية يحتج بها مؤيدو العولمة وأيضا لجوانب سلبية بالغة التأثير تجعل من معارضي هذه الظاهرة يسعون بكل ما أوتوا كي يحاربونها ويحاولون المحافظة على الخصوصية الإقتصادية التي تميز كل شعب ومنطقة.

II-1.مفهوم العولمة الاقتصادية

يرى الكثيرين من المتفائلين أو المتشائمين من ظاهرة العولمة أن العولمة أصبحت أسلوب ونمط سياسي، اقتصادي وثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر (كل العالم) وذلك لتحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر؛ أي أن العولمة ظاهرة قادمة من الغرب من مجتمعات متقدمة حضاريا ومتجهة إلى مجتمعات نامية ومتخلفة والتعامل معها بنجاح يتطلب بناء الذات والارتقاء بها في المجالات المختلفة، حتى يكون التعامل معها إيجابيا

ولقد حظي موضوع عولمة الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة بجانب مهم من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم بعد أن بدا واضحا للعيان أن التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي شهدها عالمنا المعاصر أدت إلى ظهور نظام اقتصادي جديد، أعاد ترتيب الأولويات والأيدلوجيات الاقتصادية للدول وإلى بروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة، ولقد برزت فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال غير المستثمرة عبر العالم فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد الدولي من اجل تعظيم الربح.

ولن يكون هناك شك إذا قلنا أن أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها أثرا وهدفا هو المجال الاقتصادي، على الرغم من أن لها مظاهر مختلفة سبقت الإشارة إليها، إلا أن وجهات النظر

السابقة تلتقي في هذا المجال الاقتصادي، وتعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج؛ وبعبارة أخرى فإن ظاهرة العولمة - حسب هذا المفهوم- هي بداية ظاهرة الإنتاج الرأسمالي ومقوماته ونشرها في كل مكان ملائم خارج ما يسمى إطار مجتمعات المركز الأصلي، وبالتالي يبدو أن العالم اليوم معولم اقتصاديا أكثر مما هو معولم ثقافيا أو سياسيا، ومن هنا جاء التلازم بين العولمة والعولمة الاقتصادية.

وإن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي... ، وإن الهدف منها هو سلعنة العالم وتحويل أفراده إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروج على النطاق العالمي .

وقد اعتبرت العولمة الاقتصادية المحرك الرئيس لقاطرة العولمة لأنها أكثر وضوحا وحركية من باقي العولمات الأخرى، وتهدف إلى الدمج المتزايد لاقتصاديات العالم بحيث تنمي وتطور سياق التدفق الحر للعوامل الأساسية للإنتاج، كما تتولى العولمة الاقتصادية توسيع الاستثمار المباشر وغير المباشر المتمثل في المحفظة المالية، وبهذا تحول الاقتصاد العالمي إلى قرية صغيرة وسوق واحدة تتنافس فيه الشركات المتعدية الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العملاقة.

فالظاهرة الأكثر بروزا إذن هي ذات الطابع الاقتصادي؛ وتعني العولمة في هذا المجال اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتقانة وحتى الثقافات ضمن الإطار الرأسمالي ... أما العنصر الأساسي في هذه الظاهرة فهي الشركات المتعددة الجنسيات أو عابرة القوميات، ومن مميزات العولمة الاقتصادية انتشار إزالة القيود على حركة الرساميل وتبني اتجاه خصخصة المؤسسات في الدول المتقدمة.

بناء على ما سبق تحظى العولمة الاقتصادية بالاهتمام الأوسع لدى الدارسين لظاهرة العولمة نظرا لأن الحديث عنها ارتبط أولا بهذا الجانب من تجلياتها المتعددة، فكان أول ما يتبادر إلى الذهن عند ذكر العولمة هو تجلياتها الاقتصادية وكان هذا الجانب هو الأوضح والأكثر بروزا منها.

وأخيرا فإن العولمة الاقتصادية تعتمد على مفهوم السوق؛ أي سوق بلا حدود من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال والبضائع.

العولمة وفقاً لتحليل البعض فانها تعني: وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج واعادة الإنتاج ذاتها، أي إن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا.

II-1-1تعريف العولمة الاقتصادية

في كثير من الكتابات تجد تعاريف متعددة أغلبها يعرف العولمة الاقتصادية بأنها العولمة في حد ذاتها، وهناك من يفصل بينهما ويعد العولمة الاقتصادية جزءا من ظاهرة العولمة، لهذا سيحاول الباحث التطرق إلى التعاريف التي تتعلق بالجانب الاقتصادي والمتمثلة في العولمة الاقتصادية.

إن العولمة الاقتصادية تميزت بالتحرير الاقتصادي لكل عنصر قابل للانتقال عبر العالم من سلع وخدمات ورؤوس أموال ومعلومات وأفكار.

وبما أن المعلومات والمعرفة لا تعترفان بحدود سياسية سيادية للدولة فإن السمة الأساسية للاقتصاد الدولي المعاصر هي تدويل الإقتصاد أو دولنة الاقتصاد "internationalization of economies"، أي أنه أصبح من الصعب جدا ترسيم حدود الاقتصاد الوطني، فهناك تشابك هائل بين الاقتصاديات الخاصة ومعظم السلع المركبة تنتج في مناطق شتى، ويتوازى مع هذا التشابك ما يطلق عليه عولمة

الأسواق التي تفيد بأنها أصبحت أيضا متشابكة إلى حد كبير، وإن الفاعلين الاقتصاديين يمكنهم الالتقاء ببعضهم البعض لعرض منتجاتهم وللاتفاق على الصفقات، وهذا ما يسمى بالسوق الافتراضي المتخيل "Vrtual market" الذي لا يلتزم بالحواجز الجغرافية

أما أسامة المجذوب فلقد اعتبر أن العولمة الاقتصادية اعتماد متبادل لاقتصاديات العالم تتحقق بفضل إلغاء أو تقليص الحواجز الجمركية والتحرير الاقتصادي ... ومحاولة إزالة كل العوائق التي تعترض حركة السلع ورؤوس الأموال الدولية، وفي هذا السياق أيضا يقول الاقتصادي " jacques Fontanel ": « La globalisation se présente comme un processus adaptés à la libéralisation croissante de l'économie)

ويرى"Gabriel wackerman" أن العولمة الاقتصادية تعطي حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق إنشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية، وهذا الاتفاق يؤدي إلى استقلالية الدولة والمشروع الاقتصادي وبالأحرى يغير من علاقة الحكومات مع التنمية الاقتصادية، وتصبح الدولة أكثر حرية في عملية الاستثمار والانتقال لعناصر الإنتاج والسلع والخدمات والحكومة في هذا الحال تأخذ دورا جديدا ضمن مسؤولية عملية المراقبة والتنظيم.

ولكن هناك من يرى أن العولمة الاقتصادية هي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد ينضوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم على أساس تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال ثم إن صناع العولمة يضعون الاقتصاد كأداة للعولمة وجغرافية العالم مادة لها.

فالعولمة الاقتصادية تتشكل من خلال التكامل على مستوى الكرة الأرضية للأنشطة الاقتصادية، وهذه الظاهرة ليست جديدة، إذ تعود بنا إلى التوسع الاقتصادي الرأسمالي منذ قرن على الأقل والجديد فيها يتمثل في طبيعة رؤوس الأموال للمضاربة، وطبيعة هيكل المؤسسات الذي انتقل من مؤسسات "multinational" (مؤسسة تبيع منتجاتها في العديد من البلدان) إلى نظام جديد مؤسسات "transnational" (مؤسسة لها وحدات الإنتاج موزعة في العديد من البلدان)، وبالتالي فالعولمة الاقتصادية تبعها تحرير التجارة والاستثمار فتمت عولمة التجارة بفضل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وبذلك تم تخفيض عراقيل انتقال السلع والخدمات والاستثمار.

أما "طلال عتريسي" فيمضي قدما في توصيف الأبعاد الثلاثة للعولمة (البعد الاقتصادي والبعد السياسي والبعد الثقافي) حيث يشير إلى أن العولمة اقتصاديا هي الاقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها البعض، وهي إيديولوجيا ومفاهيم جديدة "neoliberlaism" تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي والى قيم المنافسة والإنتاجية .

ويرى "Alain nonjon" أن العولمة الاقتصادية هي « الترابط المتزايد للأسواق الوطنية من أجل إنشاء السوق العالمية، وليست هذه الحركة من اجل تطوير سريع للأسواق القارية»

وبالتالي فالعولمة الاقتصادية هي نتاج الفكر الرأسمالي الذي يقوم أساساً على قدرة رأس المال على الحركة دولياً دون عراقيل روتينية إدارية أو سياسية.

والعولمة من الناحية الاقتصادية - تخصيصا- هي عملية التكافل بين الأسواق الوطنية والمحلية في سوق عالمية واحدة، والسوق هنا لا يشمل فقط سوق العمل والخدمات، بل يشمل أيضا سوق رؤوس الأموال، وسوق التكنولوجيا وبدرجة أقل سوق العمل، وقد صارت الأسواق المحلية تزداد تكاملا وارتباطا بالسوق العالمية نتيجة للتطور السريع لوسائل الاتصال والنقل و تكنولوجيا المعلومات

وكتعريف مثالي فقد اعتبر "محمد الأطرش" « العولمة الاقتصادية بأنها اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية».

يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يتضمن درجات من العولمة، وكلما كان وضع أية دولة أقرب إلى هذا التعريف كان وضع اقتصادها أكثر عولمة.

ولقد عرفها "عبد الرزاق فارس الفارس" بأنها« العولمة الاقتصادية تشير إلى الاندماج الكامل في أسواق المال وتآكل القيود المكبلة لحرية السلع والعمل كما أنها تشير إلى التغيرات في تدفقات رأس المال ونظم الإنتاج والأسواق وأنماط التبادل للسلع والخدمات »

وبالتالي فالعولمة الاقتصادية الحديثة شملت أربعة مجالات هي: الاستثمار والصناعة والمعلومات والأفراد؛ فالاستثمارات لم تعد مقيدة بالجغرافيا، والتصنيع أصبح عالميا مع نمو الشركات متعدية الجنسيات، والمعلومات أصبحت متوفرة بسهولة وبتكاليف قليلة، والأفراد أصبحوا مرتبطين بالمكان الذي ولدوا فيه.

والعولمة الاقتصادية في حقيقتها تجسد مجموعة من التطورات الموضوعية التي برزت بشكل واضح في عقد التسعينات؛ فهي تجسيد لتعاظم دور الشركات الدولية، التي تقوم اليوم بنسج شبكة من التحالفات العابرة للقارات والتي تتجاوز الحدود فهناك أكثر من 3700 شركة لها حوالي 170 فرعا منتشرة في كل أنحاء العالم وتتحكم في الاقتصاد العالمي

وصولا عند هذا المستوى من المعالجة التحليلية نخلص إلى أن العولمة الاقتصادية يمكن تعريفها على النحو التالي:

« إن العولمة الاقتصادية تعني حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات وزيادة ترابط الأسواق مع بعضها البعض ».

تطور العولمة الاقتصادية، أسبابها و خصائصها

II-2 تطور العولمة الاقتصادية:

يمكن القول أن العولمة الاقتصادية قد ولدت من رحم جولة أورجواي لتحرير التجارة، والتي سرعت نتائجها من اندماج الاقتصاديات العالمية، فقد تمخضت عن هذه الدورة حوالي 28 اتفاقية تضمنت مزيدا من تحرير التجارة من القيود التعريفية وغير التعريفية وامتدت إلى تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة والسلع الزراعية وحماية الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة والمشتريات الحكومية وتجارة الخدمات، إذن فهي ظاهرة تجارية اقتصادية في الجوهر، ومحركوها الأساسيين هم المستثمرون وأرباب التجارة والشركات الكبرى، وتتجلى بوضوح في الجانب الاقتصادي أكثر مما تتجلى في غيره من المجالات الأخرى، وهو الأكثر اكتمالاً، والأكثر تحققاً على أرض الواقع.

إن المرحلة التاريخية للعولمة قد جاءت نتيجة للاقتران الذي تم بين الثورة الصناعية وثورة المعلوماتية الجديدة؛ حيث صارت عملية التوافق والتبادل تعتمد إلى حد كبير على الحاسوب، وفي هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة أكبر البلدان قوة بحشدها ثلاثة من محركات العولمة الأربعة أي التكنولوجيا والاقتصاد والسيطرة.

وتتشكل العولمة الاقتصادية بفعل التكامل على مستوى الكرة الأرضية للأنشطة الاقتصادية، حيث لا يمكن اعتبار هذه الظاهرة جديدة، إذ تمثل امتدادا للتوسع الاقتصادي الرأسمالي منذ قرن على الأقل، ولكن الجديد فيها يتمثل في طبيعة رؤوس الأموال للمضاربة وطبيعة هيكل المؤسسات الذي انتقل من مؤسسات "multinational" (مؤسسات تبيع منتجاتها في العديد من البلدان) إلى نظام جديد "transnationa"

(مؤسسة لها وحدات موزعة في العديد من البلدان) بالتالي فالعولمة الاقتصادية تبعها تحرير التجارة والاستثمار ويرجع هذا أساسا إلى اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة من أجل تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة العراقيل التي تعيق انتقال السلع والخدمات والاستثمار.

وقد برز مفهوم العولمة الاقتصادية حديثا نتيجة التطور التكنولوجي، وشهدت فترة التسعينيات من القرن العشرين نقطة تحولا بارزا في النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية؛ فبعد انهيار النظام الاشتراكي سادت النظرية الاقتصادية الغربية التي تعتمد على اقتصاد السوق والمنافسة، و تعظيم دور القطاع الخاص، وتقليص دور قطاع الاتصالات في العالم، واتساع نشاط التجارة بين الدول، فالعولمة الاقتصادية تمثل الانفتاح الاقتصادي، والمنافسة في الأسواق، وتوسيع الأسواق والنمو .

وتعد الولايات المتحدة الركيزة الرئيسة في هيكلة العولمة الاقتصادية نظرا لما لها من أهمية اقتصادية كبرى ونفوذ سياسي عالمي وقوة عسكرية ضاربة، ومع انضمام كندا والمكسيك في إطار منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا ازدادت أهمية هذا القطب الاقتصادي في التأثير على توجهات العولمة الاقتصادية من حيث حجم التجارة والاستثمار داخل المنطقة ومع غيرها من الأسواق الخارجية

وهناك جانبان من جوانب العولمة الاقتصادية هما: الإطار المتعدد الأطراف الذي تشرف عليه الآن "منظمة التجارة العالمية" ذلك العملاق المؤسس الجديد (قاطرة العولمة)، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت منتشرة في ربوع الأرض وهذان الجانبان يشكلان المستقبل.

2- أسباب العولمة الاقتصادية:

يرى" فريدمان" أن محركات العولمة تكمن في القوى التالية:

- ديمقراطية المعلومات؛ حيث تتاح المعلومات لكل الناس في كل وقت وفي كل مكان نتيجة شبكات الاتصالات العالية الكفاءة وقليلة التكلفة.
- ديمقراطية التقنية؛ حيث يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- ديمقراطية التمويل؛ حيث تتعدد الجهات المصدرة للسندات والأسهم وتتداول في كل أنحاء العالم وبالتالي أصبح التمويل عالميا هذا من جهة، وإلى توفير موارد التمويل لهذه المدخرات للأعوان الاقتصاديين المحتجين لها بأقل كلفة من جهة ثانية

الملاحظ أن أفكار "فريدمان" تتحيز لنمط الحياة الأمريكية وهو- صراحة- يدعو إلى التأمرك.

لكن يمكن القول أن العولمة الاقتصادية هي نتاج لمجموعة من الأسباب يمكن ذكرها على النحو الآتي:

1- عولمة النشاط الإنتاجي عن طريق إعادة التقسيم الدولي للعمل بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التي تعاظم دورها، و تنامت أرباحها، واتسعت أسواقها، وتزايد نفوذها في التجارة الدولية والعالمية، وهذا ما أدى إلى إعادة بناء الاقتصاد العالمي، وإلى زيادة تدفق الاستثمارات إلى جميع أنحاء العالم، وقد نالت دول العالم الثالث نصيبا في السنوات الأخيرة إضافة إلى تزايد دور التقنيات والتغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج، ولا يخفى تأثير ذلك على الاقتصاد العالمي.

2- عولمة النشاط المالي واندماج أسواق العالم عن طريق تحرير سعر الصرف، وحرية انتقال رؤوس الأموال بفضل التطورات الحاصلة في نظام الاتصالات والمعلومات؛

3- عولمة النشاط التجاري وذلك بتحرير التجارة العالمية؛ حيث حدثت زيادة كبيرة في قيمة التجارة العالمية خلال السنوات الأخيرة، كما انهارت الحواجز السياسية والجغرافية أمام حركة التجارة؛

4- الإقبال الشديد على التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية المدهشة؛

5- إن السمة البارزة في العولمة الاقتصادية هي - دون ريب- أممية رأس المال المنتصرة على أممية الطبقة العاملة

6- خضوع الصناعة لرأس المال الصناعي المعولم، وسيطرة المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ضمن عملية العولمة الجديدة على أنماط التصنيع في الأطراف عبر الاحتكار المالي والاحتكار التكنولوجي والصناعي والسيطرة على المعلومات وعلى الموارد، وبالتالي فقد انفرد النظام الاقتصادي الرأسمالي بتشكيل النظام الاقتصادي الدولي وفق الأسس الآتية:

- - إحلال اقتصاد السوق الحر محل الاقتصاد الموجه؛
- - تحرير أسعار الخدمات من التدخل الحكومي و ترك مهمة تحديد الأسعار لآليات السوق الحر؛
- - إلغاء الدعم السلعي والخدمي بكافة صوره المباشرة و غير المباشرة لتعكس الأسعار القيمة الحقيقية للسلع والخدمات و عناصر الإنتاج؛
- - تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية والكمية، والإدارية بما يحقق انسياب السلع بين الدول و فق مبدأ المنافسة الحرة؛
- - تحرير و تعويم أسعار صرف العملات المحلية، و ترك تحديدها لقوى العرض والطلب في السوق النقدية؛
- - تحرير أسعار الفائدة في سوق النقد وترك تحديد سعر الفائدة وفقا لقوى العرض والطلب على النقود .
- - خصخصة المشروعات العامة، وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص ليكون له الدور الفعَّال في النشاط الاقتصادي والاستثمار الإنمائي، وهذا ما أدى بغالبية الدول إلى تبني برامج الإصلاح والهيكلة الاقتصادية.

وتتمثل تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية فيما يلي:

1- تحدي الاتجاه نحو حرية التجارة الدولية: يستند هذا الاتجاه إلى نظرية حرية التجارة الدولية، وتقضي بأنه ليس من مصلحة دولة ما أن تنتج سلعة ما إذا كان بإمكانها استيرادها بتكلفة مادية اقل كليا(آدم سميث) أو نسبيا (ريكاردو)، والتالي لابد أن تزيل الدولة المعنية الرسوم الجمركية على الاستيراد وتكمن أخطاء هذه النظرية فيما يلي:

- - إن السلع الإستراتجية كالغذاء مثلا من غير الحكمة أن تعتمد الدولة المعنية على استيراده لتحقيق الأمن الغذائي.
- - النظرية تنطلق من منظور سكوني وليس ديناميكي مساير للتطور التقني، فما تكلفته أعلى في مرحلة من الزمن مقارنة بما هو مستورد قد يصبح أقل تكلفة في مرحلة لاحقة ؛
- - تفترض وجود عمالة كاملة أو شبه كاملة في الاقتصاد، وهذا غير ممكن؛
- - تفترض المنافسة الكاملة وهذا صعب التحقق في الواقع .

2- تحدي الاتجاه نحو تحرير حركة الرساميل: ويتضمن تحرير حركة الرساميل من منظور دولة معينة أن تسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها وغير المباشرة (أي الاستثمارات في المحفظة المالية)، وأن تسمح الدولة بخروج الرساميل منها سواء أكانت رساميل وطنية أو رساميل أجنبية، فرأس المال يضغط عادة لتحريره من القيود على محاولة تعظيم أرباحه.

3- تحدي الاتجاه نحو رأسمالية حرية الأسواق بدرجة كبيرة: يتطلب من بلدان العالم الثالث ما يلي: المزيد من الخصخصة وذلك بتقليص دور القطاع العام وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب، إضافة إلى حرية

الأسواق الداخلية وذلك بالسماح للقطاع الخاص بحريته في تحديد أسعاره دون تدخل الدولة مع نشر وتعميق ثقافة السوق.

فالعولمة الاقتصادية هي - في الحقيقة- تعبير عن الرجوع إلى تلك الأفكار التقليدية "الطوباوية" utopique التي تعني سيادة قوانين السوق أو ما يمكن أن نسميه "حكم السوق".

II-3 خصائص العولمة الاقتصادية:

1- إن أهم ما يميز العولمة الاقتصادية هو سيادة آليات السوق، والسعي لاكتساب القدرات التنافسية واقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية، واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلية، والجودة الشاملة، واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية، وثورة الاتصالات والموصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة وبأحسن جودة ممكنة، وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي، على أن يتم كل ذلك بأقل وقت ممكن، حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية المهمة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة، و إن العالم يتحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف ويتغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق؛ فقد أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

2- العولمة تتميز بالديناميكية ويتأكد هذا يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية أي إن التنافسية تواجه الجميع وكل يسعى إلى امتلاك القدرات التنافسية ؛

3- الاتجاه العالمي لمزيد من التكتل والتكامل و تنامي دور المؤسسات المالية الدولية ؛

4- تدويل المشاكل الاقتصادية مثل مشكل التنمية المستدامة، الفقر؛

5- تعظيم دور الثورة التقنية وأثرها على الاقتصاد العالمي وظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة؛

6- إن العولمة الاقتصادية أصبحت تتلاءم مع زيادة عدد الشركات العابرة للقارات ؛

7- أضحت المعرفة (know how) أحد أهم عوامل الإنتاج؛

8- النمو المتسارع في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى؛

9- وقد أصبح معدل نمو التجارة العالمي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

آثار العولمة الاقتصادية

إن موجة العولمة الاقتصادية ليست كلها عيوبا مثلما يرى مناهضوها "globaphobes" الذين تحولوا إلى دعاة لعولمة بديلة "altermondialistes"، كما أنها ليست كلها مزايا كما يروج لها أنصارها "globaphiles" الذين يرون بإدماج اقتصاديات العالم الثالث عن طريق المبادلات التجارية والانفتاح للاستثمار الأجنبي من أجل ضمان نموها واستغلال مزاياها مثلما فعلت بلدان منطقة شرق جنوب شرق آسيا والصين والهند والتشيلي التي كيفت بلدانها واعتمدت على إمكانياتها، إن العولمة الاقتصادية تكون متبوعة بالعديد من الايجابيات والتكاليف، والتي يمكن ذكرها على النحو الآتي:

1- الإيجابيات:

* تسهم العولمة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية، مما يسهم في تخفيض مستوى الفقر على المستوى العالمي في المدى الطويل، فتأثير العولمة يختلف من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف النمو الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال انخفض مستوى الفقر في جنوب شرق آسيا نتيجة تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاج في الصناعات الموجهة للتصدير مما أدى إلى ارتفاع مستويات الأجور.

* العولمة الاقتصادية تؤدي إلى زيادة التقدم التكنولوجي وإلى الاندماج في التكنولوجيا العالمية واستعمال الآلات التي تسير آليا أو رقميا باستعمال الربوتيزم ؛
* الإقبال الشديد على التكتلات الاقتصادية للاستفادة من التطورات التقنية المدهشة؛
* زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تسهم في تمويل استثمارات إنتاجية وزيادة الإنتاج و الصادرات؛
* تعمل العولمة على تغيير دور الدولة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بدور أساس في النشاط الاقتصادي مما يتطلب من الدولة تحديث القوانين والأنظمة الاقتصادية وتطويرها
* تعمل العولمة الاقتصادية على تحرير التجارة وتحقيق المكاسب من خلال إقامة المناطق الحرة والاتحادات الجمركية، مثال الاتحاد الأوروبي.

2- السلبيات:

إن للعولمة الاقتصادية عدة عيوب وخاصة على الدول النامية التي مازالت اقتصادياتها هشة ولم تندمج بصورة عقلانية في الاقتصاد العالمي، ويمكن تناول ذلك في النقاط الآتية:

* تركز الثروات رغم وهو خاصية من خاصيات النظام الرأسمالي، أضف إلى ذلك اتساع الهوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان المتخلفة سيؤدي إلى مشاكل معقدة كالهجرة غير الشرعية.
* إن اقتصاد ما بعد العولمة سيعمل على تخلي الدول طوعا عن جزء من مقومات سيادتها الاقتصادية الوطنية الخاصة لصالح السيادة الاقتصادية العالمية؛
* ارتفاع تكاليف النقل في العديد من الدول النامية أعلى من الرسوم الجمركية المفروضة على بضائعها، وهذا يرجع إلى الموانئ غير الكفأة، وضعف البنية التحتية الداخلية من سكك حديدية واتصالات سلكية ولاسلكية، أو الى سوء موقعها الجغرافي؛
* في ظل العولمة الاقتصادية تترابط السياسات الاقتصادية بين الدول، وهذا يؤدي إلى تأثر الدول النامية بتقلب الأسعار بين العملات الدولية الرئيسة، وهذا نتيجة ربط الكثير من الدول النامية لعملاتها بهذه العملات؛
* لم تسهم الشركات المتعدية الجنسيات بشكل فعال في حل مشكلة التشغيل لأنها تعتمد على أنماط تكنولوجية كثيفة رأس المال ... وإن المواد التي تمتلك الدول النامية فيها ميزة نسبية فتتعرض لأنواع جديدة من أشكال الحماية كالمعايير التقنية والمحافظة على البيئة إضافة إلى ضوابط حفظ الصحة والأمن؛
* إن التفاوضات التي تتم بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في المنظمة العالمية للتجارة غير متكافئة من حيث مستوى التقدم الصناعي والتطور الاقتصادي؛
* التعايش مع حالة عدم التأكد وذلك بالتخلي عن نمط التسيير الإداري وتعويضه بتسيير استراتيجي مع إعطاء اهتمام أكبر للبحث والتطوير؛
* لقد كان البعد الاقتصادي دائما هو لمحرك الحقيقي لمفهوم العولمة، أساس حركة الاستعمار هو البعد الاقتصادي بمفهومه الشامل، وبالتالي فهما متلازمان وكان البعد العسكري والثقافي اللذان أعدا المسرح للهيمنة الاقتصادية والتي سوف تتجذر بشكل كبير وقوي في العديد من دول العالم، كل دولة حسب إمكانياتها وقدراتها؛
* إثارة المشكلات الاقتصادية وتدويلها مثل حماية البيئة والتلوث والفقر؛
* العولمة الاقتصادية تعني هيمنة الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد دول العالم الثالث وتهميشها بالمشاركة الفعالة في الاقتصاد الدولي ،

* انهيار نظام النقد الدولي وتزايد الأزمات الاقتصادية وسرعة انتشارها؛
* القضاء على أنماط الاستهلاك التقليدية للدول النامية واندثار الخصوصيات الثقافية؛
* ترسيخ الفروقات بين الدول المتقدمة التي تملك الأموال والتكنولوجيا المتقدمة وبين الدول النامية المصدرة للمواد الأولية و الطاقة ؛
* تعمل العولمة على زيادة العلاقات الاقتصادية العالمية والحد من الاستقلالية السياسية والاقتصادية للدول، وخاصة في مجال التجارة الخارجية والجمارك والسياسة النقدية والمالية؛
* ناهيك عن أوبئة الممارسة الخاطئة للعولمة من تدمير للبيئة وانتشار للجريمة والمخدرات بسيادة المبدأ الأمريكي: الرابح يحصل على كل شيء " the winner takes all" .
* تزايد سطوة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية، حيث يرى"Thomson" أن من أبرز مظاهر العولمة تزايد النزعة نحو الحكم على المستوى العالمي في المجال الاقتصادي، أو بعبارة أخرى انتشار النشاط في الدولة لوضع المعايير(وهذه سمة من سمات التنظيم فوق القومي للتقابلات الاقتصادية)، وهو ما تضطلع به بعض المنظمات الدولية.
* توحش النزعة الاستهلاكية والترويج لثقافة المستهلك، ولعل من أبرز المظاهر الاقتصادية لعصر العولمة ذلك الاندفاع نحو الاستهلاك، ويمكن أن تفسر تلك النزعة الاستهلاكية في ذلك الشكل من أشكال السلوك الاقتصادي الذي يقوم على أساس السعي المحموم للحصول على تشكيلة من السلع التي تسعى إلى تحقيق بعض الإشباع الظرفي السريع الزوال.